محور المداخلة: التفتح على الاستثمار الخاص في الجزائر

عنوان المداخلة: أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2014/2000-

الأستاذة: د. بن زكورة العونية
أستاذة محاضرة، جامعة معسكر
الطالبة : مسعودي وهيبة

الملخص: يعتبر الانفتاح التجاري العصب والشريان الأساسي للنمو الاقتصادي، و هذا ما فسرته العديد من النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى الدراسات التي أجريت على العديد من الدول و التي أكدت انه كلما حررت الدولة تجارتها كلما زاد نموها و تطورها.

جاءت دراستنا لتوضيح أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. فالجزائر كغيرها من الدول التي سايرت التطورات الاقتصادية غيرت مسار اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حاولت تبني سياسة الانفتاح التجاري. إن مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته الجزائر في الآونة الأخيرة كان نتيجة اعتمادها الكبير على الصادرات النفطية. في حين أن أثر عائدات الصادرات خارج القطاع النفطي مازلت ضعيفة حيث أنها لم تتجاوز 4% هذا ما سنحاول إثباته بالدراسة القياسية للفترة الممتدة مابين 2000-2014.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري ، النمو الاقتصادي ، الصادرات خارج المحروقات.

Résumé: L’ouverture du commerce est considérée comme le nerf principal de la croissance économique. , De nombreuses théories économiques l’attestent ainsi que des études sur le phénomène dans de nombreux pays qui ont conclu à la corrélation entre la libéralisation du commerce et la croissance et le développement économique.

Ainsi, notre étude essaie de clarifier l'impact de l'ouverture du commerce extérieur hors hydrocarbures de l'économie algérienne. L’Algérie, à l’instar des pays ayant connu un revirement de leurs économies du dirigisme à l’économie de marché, a opté une politique de libéralisation de son commerce extérieur. Les récents niveaux de croissance réalisés par l’Algérie reposent quasi exclusivement sur l’exportation des hydrocarbures alors que les revenus hors hydrocarbures restent faibles en ne dépassant pas le seuil des 40%. C’est ce que nous allons essayer de confirmer à travers cette étude économétrique de la période 2000- 2014.

Mots-clés: l'ouverture des échanges, la croissance économique, les exportations hors hydrocarbures.

المقدمة: يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية ، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل ، بل وأكثر من هذا فالتجارة ضلت العنصر الأساسي

للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو و يتطور مع الأحداث المتعاقبة. تعتبر التجارة الخارجية متغير أساسي ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي الذي يعد في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية. مع بداية التسعينات سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها، ويسمح لها بأن تسد الفجوة في الدخل بينها وبين الدول الصناعية.وعليه لجأت هذه الأخيرة إلى التوجه نحو تحرير تجارتها الخارجية من خلال انفتاحها على العالم الخارجي ،وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى و انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير التي تسمح بتخفيض الضغط الخارجي استيراد رأس المال الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي .

الجزائر كغيرها من الدول عملت على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي والتي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة،بهدف الانفتاح على الخارج لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط تحسبا للأزمات المالية الدولية التي تؤثر سلبيا على أسعار المحروقات ،فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر ، بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابيات وتفادي سلبياته .

1. إشكالية البحث: مما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: **كيف يؤثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات؟**

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية، نحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالانفتاح التجاري ؟ وما هي أهم مؤشراته ؟
- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ؟
- ما واقع الانفتاح التجاري خارج المحروقات، وما مدى تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2. فرضية البحث: لدراسة الإشكالية من كافة جوانبها، نطرح الفرضيات التالية:

- إن نمو الصادرات غير النفطية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي النمو الاقتصادي .
- يساهم الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي .

3. تقسيمات البحث: بالاعتماد على السؤال المطروح ،يمكن تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

أولا: الإطار النظري للانفتاح التجاري

ثانيا:علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

ثالثا: واقع الانفتاح التجاري خارج المحروقات وما مدى تأثيره في الاقتصاد الجزائري.

4. أهمية وهدف الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصلاحات الاقتصادية التي شملت تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد، بالإضافة إلى الإشارة إلى التحديات المهمة للاقتصاد الوطني في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة الانضمام إلى OMCوعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي لتفعيل العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات . أما هدف الدراسة فيكمن في:

- ✓ التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تسليط الضوء على واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.
- ✓ إبراز أهمية التحرير التجاري في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو .
- ✓ محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير الانفتاح على النمو خارج المحروقات.

5. منهج الدراسة: تم الاعتماد في معالجة هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحليل تطورهما خلال فترة الدراسة ، كما تم أيضا الاعتماد على المنهج الإحصائي القياسي في إبراز أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج EVIEWS 6أما في أسلوب البحث فقد اعتمدنا على المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف الكتب والمقالات بالإضافة إلى المراجع الإلكترونية.

أولا: الإطار النظري للانفتاح التجاري

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للدول،إذ إحدى الركائز الأساسية في النهوض باقتصاد هذه الدول، فهي تساهم وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها، ويتمثل ذلك في اهتمامها بتحرير الأسواق و زيادة الانفتاح التجاري.

فالانفتاح التجاري طور العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والدول النامية، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وانضمام أغلب دول العالم إليها،وما يترتب عليها من إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول،وزيادة التبادل فيما بينهم عن طريق الصادرات والواردات.

إن التجارة الخارجية تعتبر الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، كما أنها القناة التي تمكن من التصدير و الاستيراد، وذلك لأن الهدف الرئيسي من قيام التبادل التجاري هو زيادة الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع المستوى المعيشي، بحيث أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة في الدول الأخرى، فالتجارة الخارجية تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجرى بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات(1).

ويقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات وهى اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما يتوفر من ضروريات الحياة لتتبعها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها(2).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية هي أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنشأ بين أفراد أو منظمات أو حكومات من وحدات سياسية مختلفة وتتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع (الصادرات والواردات المنظورة) وتبادل الخدمات(الصادرات والواردات غير منظورة) والنقود(الحركة الدولية لرؤوس الأموال)، وتبادل عنصر العمل(حركة الأفراد بين الدول).

1- ماهية الانفتاح التجاري:

توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية التي تبنى معالم جديدة لقانون التجارة الدولية والقائمة أساسا على حرية المنافسة، وتحديد المبادلات التجارية وذلك من لتحقيق الأمن والسلم العالميين، كما سعت الدول إلى جعل الأسواق الخارجية مبنية على معالم ومبادئ موحدة لتحقيق انفتاح تجاري يتسم بالحرية، ومن خلال ذلك انطلقت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية سنة 1947 والتي يطلق عليها الجات(3).

ونشأت منظمة التجارة الدولية لتكمل ما بدأته الجات وذلك سنة 1994 عند توقيع أكثر من مائة دولة على نتائج دورية لأوروجواي في مراكش المغربية وتقديم دول أخرى لطلبات الانضمام إلى المنظمة، بحيث كانت منظمة الجات مقتصرة على وضع مجموعة من المبادئ والتدابير المتعلقة بتجارة بعض السلع فقط، وقد استثنيت السلع الزراعية ،والمنسوجات منها، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية لتغطي مجمل التجارة العالمية من السلع والخدمات(4).

- **تعريف الانفتاح التجاري:** للانفتاح التجاري العديد من المفاهيم ، تختلف باختلاف الجهة المعرفة له، فنجده يمثل:

⇦هي تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص لاستراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية حسب : BHAGAWATI- KRUEGER (5).

⇦يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدى إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين حسب المعهد العربي للتخطيط: (6).

● **أهمية الانفتاح التجاري:** تكمن أيضا أهمية التجارة الخارجية في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي ، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة تؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية (7)

وما ينتج عنها من ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت . ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح الاقتصاد الوطني (8)

$$E = \frac{(X + M)/2}{PIB} \times 100$$

M:الواردات.

X: الصادرات.

PIB: الناتج المحلي الخام.

2- **مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:** إن المؤشرات هي عبارة عن مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، وتسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات، الأولى ترتكز على قياس درجة الانفتاح التجاري على مستوى انتشار الحواجز الجمركية، أو على مدى تكرار الحواجز غير الجمركية، والمجموعة الثانية ترتكز على قياس الانفتاح التجاري على مدى قدرة الدولة على الإنتاج بالأسعار الدولية وعدم وضعها لأي حواجز على التجارة، والمجموعة الثالثة فهي ترتكز على مدى انفتاح الدولة من حيث صادراتها ووارداتها، كما يوجد هناك تقسيم آخر لمؤشرات الانفتاح التجاري ويعتمد أولا على قياس التجارة الخارجية من حيث الحجوم (les volumes) وثانيا قياس الانفتاح التجاري من حيث القيود التجارية.

ثانيا: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

ركزت الكثير من الأدبيات الاقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي ،فالنظرية الاقتصادية قد تناولت في مضمونها آلية وأسباب تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب و تحسين مستوياتهم المعيشية، وعبر التاريخ و خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية شهدت العديد من دول العالم تسارعا في معدلات نموها الاقتصادي ، وانعكس ذلك إيجابا على مدا خيل الأفراد وظروف معيشتهم ،إضافة إلى تطوير وعصرنة كافة البنى والمرافق المرتبطة بحياتهم اليومية،وما من شك أن ثمة أسبابا وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الإيجابية ، وأهم هذه الأسباب هو تحرير التجارة الخارجية ،حيث أصبحت العلاقة بين تحرير التجارة و النمو الاقتصادي موضوعا رئيسيا للنقاش بين خبراء التنمية الاقتصادية ،وتعمل سياسات التحرير التجاري على زيادة كفاءة العملية الإنتاجية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي كما حدث في الدول التي حررت تجارتها مقارنة مع تلك التي قيدت سياستها التجارية .

1- **مفهوم النمو الاقتصادي:** وردت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي و التي أهمها :

⇦النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط(9) .

⇦ هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (10) .

⇦النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (11).

بالرغم من تعدد وجهات النظر في إعطاء تفاريق للنمو الاقتصادي ،إلا أن معظم آراء اتفقت على أن " النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي " GDP" أو الدخل الوطني الإجمالي " GNI" و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

- ✓ النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط،بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني و على ضوء ذلك يكون :

معدل نمو الاقتصادي الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

- ✓ أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون حقيقية بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) و عليه فإن :

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي- معدل التضخم

يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة في المدى الطويل و ليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها (12).

2– الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية(13).

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي. -النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية. -من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، والنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي ، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.	- تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. - التنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. -التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة ، أي الاستخدام الأمثل للطاقات الموجودة.

3- قنوات تأثير الانفتاح على النمو: هناك نوعان من القنوات التي يؤثر الانفتاح من خلالها على النمو وهي التكنولوجيا والاستثمار، أما فيما يخص القناة الأولى ،فهي تسمح بالاستفادة من آثار التكنولوجيا نتيجة تحرير التجارة وزيادة التبادل مما يسمح بزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم نمو الناتج المحلي، أما فيما يخص القناة الثانية فهي تسمح بزيادة المنافسة بين المنتجات المحلية والأجنبية وعليه زيادة كفاءة رأس المال البشري واكتساب الخبرات وكذا تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة تدفق النقد الأجنبي.

ثالثا: واقع الانفتاح التجاري خارج المحروقات وما مدى تأثيره في الاقتصاد الجزائري.

بهدف تطبيق سياسات الانفتاح التجاري، عملت الجزائر كغيرها من الدول على وضع مجموعة من الإجراءات للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية وذلك من خلال منح حزمة من التحفيزات الممنوحة للمصدرين (مثل التسهيلات المالية، التحفيزات الضريبية والجمركية) ،زيادة إلى إنشاء العديد من الهيئات التي تعنى بالاهتمام بمجال تطوير التجارة الخارجية مثل(15):

- وزارة التجارة الخارجية، التي تعنى بترقية التبادل التجاري
- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية**PROMEX**، والذي يسهر على تسيير وترقية التبادل التجاري وكذا تقييمه.
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: (CACI) ،تعمل على تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة

المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج.

- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:**CAGEX** ، تعمل على ضمان القروض الممنوحة للمصدرين والمساهمة في التخفيف من المخاطر التجارية وحدة الكوارث الطبيعية التي يواجهونها، كعدم القدرة على التسديد ، وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

- الصندوق الخاص لترقية الصادرات:**FSPE** ، يعمل الصندوق على تمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد، المخصصة للتصدير كما يعمل على ضمان السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007

- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:**ANEXAL** ،هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين

الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير ، وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

1- إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات: تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط، يتم الاعتماد عليه في النهوض بالتنمية داخل البلد ومحاولة الابتعاد عن إيرادات البترول ، تعتمد هذه الأخيرة على عملية تأهيل المؤسسات، وعملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال:

- تأهيل الاقتصاد الوطني،
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية،
- تطوير الشراكة ،
- ترقية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي.

2- مشاكل الصادرات خارج المحروقات: على الرغم من التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر ، إلا أنه لابد من الإشارة إلى جملة من المشاكل التي مازالت تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني .ونوجز أهم العراقيل والمشاكل فيما يلي:

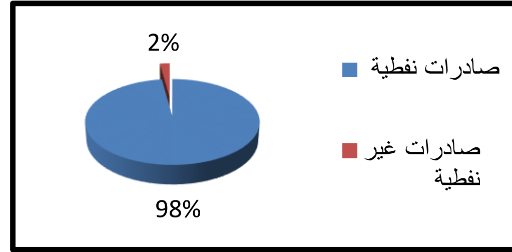
- المشاكل على المستوى الجزئي، والمتمثلة في الضعف الذي تعاني منه المؤسسة الجزائرية على مستوى الإنتاج والجودة وكذا قنوات التوزيع وغيرها....
- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي، والمتمثلة في عدم وضح معالم إستراتيجية التصدير، انعدام الخبرة وسوء استخدام التكنولوجيا
- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي،والمتمثلة في التواجد التجاري غير المنتظم في الأسواق الخارجية، سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات زيادة إلى عدم وضح مهام الهيئات المكلفة بترقية الصادرات......

3- أثر سياسة الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014: منذ بداية التحرير التجاري لم تنجح الجزائر في تنمية الصادرات خارج المحروقات إلى يومنا هذا رغم كل الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها وهذا ما سنبينه من خلال الإحصائيات الخاصة بتطور الصادرات خلال الفترة (1990-2014).

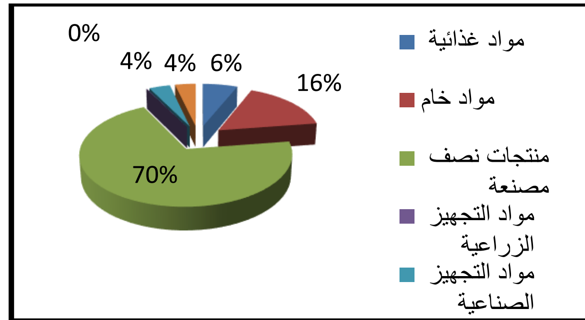
أ- الدراسة الاحصائية:

⇦ **تطور الصادرات خارج المحروقات والواردات(1990 – 2014):** بالرغم من الاصلاحات المتبعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنهالم تتعدى 4% والمقدرة بـ 480.04 مليون دولار باستثناء سنة 1996 التي تعدت 7% وهذا راجع إلى الصادرات خارج المحروقات المتكونة من المواد الغذائية إلى روسيا في إطار

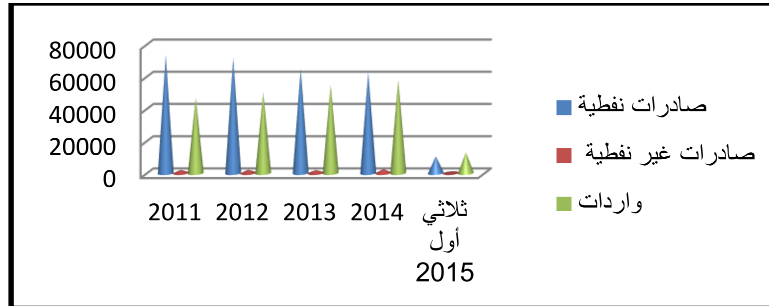
تسديد الديون بقيمة 784.79مليون دولار و بالتالي بقيت سيطرة صادرات المحروقات التي تتراوح من 96 إلى 97%. وهذا ما يوضحه الشكل التالي (16)



⇦التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات والواردات: ينقسم بالشكل التالي (17)



⇦ **تطور الصادرات خارج المحروقات و الواردات خلال الفترة (2010-2014):** كان بهذا الشكل



الجدير بالملاحظة، هو ضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات بالرغم من الإجراءات والتحفيزات المقدمة لمختلف القطاعات بهدف ترقية الصادرات بعيدا عن القطاع الحروقات.

⇦تطور معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 1990-2014:

سجل الاقتصاد الجزائري تذبذبا في النمو خلال هذه الفترة،، ففي الفترة (1990-1994) تميزت بمعدلات نمو سلبية بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الوطني ،الشيء الذي صعب من الحصول على التموين اللازم للقطاعات الإنتاجية ليسجل الناتج الداخلي الخام بعد هذه الفترة نموا إيجابيا قدر بـ 3.8% سنة 1995 حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام من 1487 مليون د.ج سنة 1994 إلى 2004 مليون د.ج سنة 1995 ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول. غير أن النمو المسجل في الناتج عاد لينخفض سنة 1997 مسجلا نسبة 1.02% جراء التدهور المسجل في القطاع الزراعي وانخفاض النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب مواصلة النتائج السلبية في القطاع الصناعي .

أما النمو خارج المحروقات رغم تسجيله لمعدلات لابأس بها في هذه المرحلة إلا أنه يبقى ضعيفا رغم الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة وذلك من أجل النهوض بالقطاع التصديري خارج قطاع المحروقات حيث سجل معدلات منخفضة سنة 1993 ولكن تحسنت هذه المعدلات حيث بلغت 3.8%وهذا ما انعكس إيجابا على متوسط نصيب الفرد من PIBHHالذي ارتفع من 33713.775 د.ج للفرد سنة 1993 إلى 78318.191 د.ج للفرد سنة 1999 وهو ما يمثل زيادة قدرها 78317 د.ج ، رغم ذلك يبقى ضعيفا نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي تغلب عليه الصادرات البترولية.

ب- **الدراسة القياسية:** ساهم العلم الحديث و التقنية المصاحبة له إسهاما كبيرا في إحداث توازن مس جميع الميادين،بما فيها العلوم الاقتصادية و التي انتقلت فيها الدراسات من التحليل الوصفي نحو التحليل الرياضي و الإحصائي،و ذلك بإنشاء قوانين و أساليب للخوض في دراسة العلاقات بين الحوادث و الظواهر الاقتصادية المختلفة ،بالإضافة إلى ذلك أصبح من الضروري إيجاد نظريات و طرائق مناسبة تساعد على تحليل العلاقات الاقتصادية من أجل التطور السريع للأوضاع الاقتصادية .و من بين هذه النظريات نظريات الاقتصاد القياسي و التي تستعمل فيها الأساليب الرياضية بغية التقدير و التنبؤ للمتغيرات الاقتصادية المدروسة لتهدف في الأخير لوضع القرار المناسب على أساس علمي و من خلال هذا البحث سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج المحروقات و ذلك خلال الفترة (1990-2014).

⇦ **تقديم النموذج:** لقد تم الاعتماد في تقدير النموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر على متغيرين :معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ؛كمتغير تابع ؛و معدل الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات ،و الاستثمار الأجنبي المباشر ؛كمتغيرين مستقلين، و بالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية:

$$PIB_{HH}=f(open+invd)$$

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$PIB_{HH}=b_0 + b_1 * OPEN + b_2 * INVD + \varepsilon_i$$

حيث:

PIB_{HH}: معدل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقاتبالنسبة المؤوية (%).

OPEN: معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات بالنسبة المؤوية (%).

INVD: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار.

b0،b1 ،b2: معاملات النموذج الخطي المتعدد.

εi : الخطأ العشوائي.

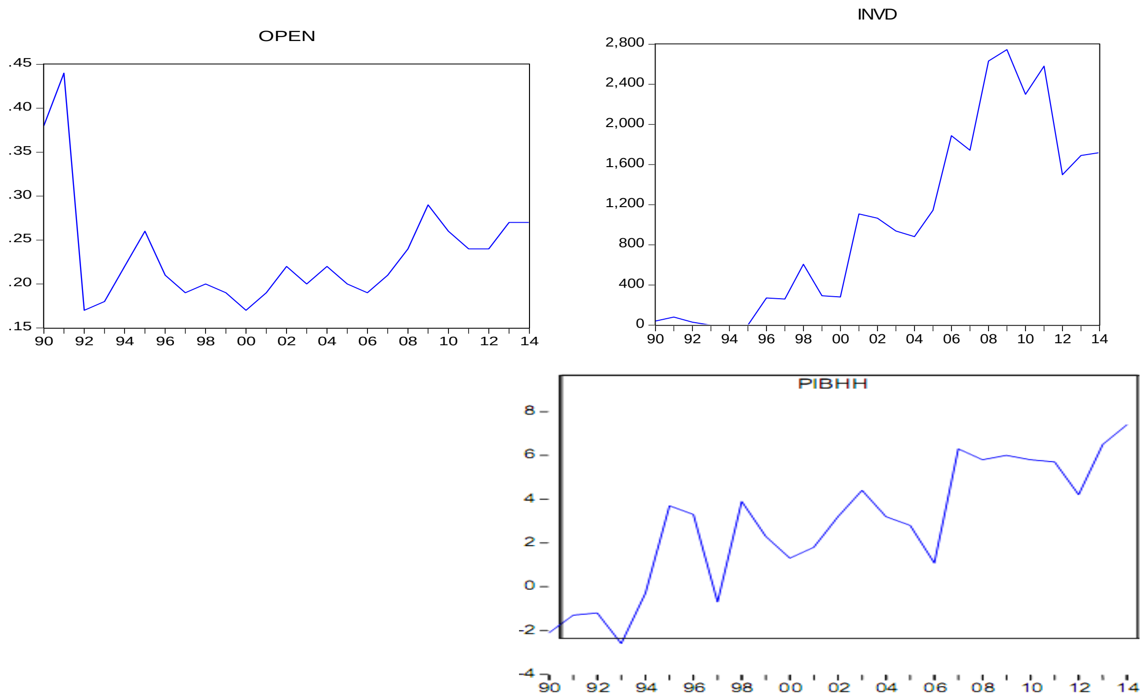
وتمت الدراسة بالاعتماد على الإحصائيات والبيانات المجمعة و الموضحة في الجدول التالي :

جدول: معطيات الدراسة القياسية 1990-2014 (الوحدة مليار دولار)

المصدر: OMC–FMI

السنوات	Invd	open	PIBHH	السنوات	Invd	open	PIBHH
1990	40	0.38	-2.1	2003	938	0.2	4.4
1991	80	0.44	-1.3	2004	882	0.22	3.2
1992	30	0.17	-1.2	2005	1145	0.2	2.8
1993	0	0.18	-2.6	2006	1888	0.19	1.8
1994	0	0.22	-0.3	2007	1743	0.21	6.3
1995	0	0.26	3.7	2008	2632	0.24	5.8
1996	270	0.21	3.3	2009	2746	0.29	6
1997	260	0.19	-0.3	2010	2301	0.26	5.8
1998	607	0.2	3.9	2011	2581	0.24	5.7
1999	292	0.19	2.3	2012	1499	0.24	4.2
2000	280	0.17	1.3	2013	1691	0.27	6.5
2001	1108	0.19	1.8	2014	1719	0.27	7.4
2002	1065	0.22	3.2				

⇦ **التمثيل البياني لمتغيرات النموذج:** تكون على النحو التالي (17)



⇦ **تقدير النموذج:**

- **دراسة إستقرارية سلاسل النموذج :** نقوم بدراسة استقلالية السلاسل الزمنية عند مجال ثقة 5 %، والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير و التي حددناها بـ **0.5%**.وذلك من خلال دالة الارتباط الذاتي الجزئية وهذا ما يتلخص في اختبار ديكي فولر المطور**ADF**

جدول:اسقرارية السلاسل قيد الدراسة (18)

المتغيرات	مستوى الاختبار		الفرق الأول		النتيجة
	ADF^C	ADF^T	ADF^C	ADF^T	
PIB_{HH}	-0 ,72	-1 ,95	-6,20	-1,95	مستقرة عند الفرق الأول
OPEN	-1,12	- 1,95	-5,84	-1,95	مستقرة عند الفرق الأول
INVD	-0,17	-1,95	-5,73	-1,95	مستقرة عند الفرق الأول

تفسير الجدول: من خلال الجدول ومن خلال مقارنة القيمة المحسوبة لديكي فولر المطور مع القيمة الجدولية يتبن لنا أن : السلسلة PIB_{HH} غير مستقرة عند المستوى و هذا من خلال مقارنة القيمة المحسوبة T والتي تساوي 0,72 بالقيمة المطلقة أقل من القيمة المجدولة T والتي تساوي 1,95 بالقيمة المطلقة ، وبالتالي لا بد من تطبيق استقرارية من الدرجة الأولى (الفرق الأول) وبعدها نلاحظ أن القيمة المحسوبة T والتي تساوي 6,20 بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوي 1،95بالقيمة المطلقة وبالتالي أصبحت السلسلة مستقرة عند الدرجة الأولى (الفرق الأول) ، وتم قياس استقرارية السلسلتين OPEN و INVD بنفس الطريقة ، حيث استقرتا عند الفرق الأول .وهذا يعني قبول فرضية العدم أي وجود جذر الوحدة .

⇦**الدراسة السببية:** بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنقوم بدراسة السببية مابين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومعرفة مدى تأثير كل منهم في الأخر باستعمال بطريقة المربعات الصغرىMCO

جدول دراسة السببية لـ***Granger*** .

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/15/15 Time: 11:39
Sample: 1990 2014
Lags: 3

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.

OPEN2 does not Granger Cause INVD2	21	0.05639	0.9817
INVD2 does not Granger Cause OPEN2		1.01598	0.4151
PIBHH2 does not Granger Cause INVD2	21	0.10223	0.9574
INVD2 does not Granger Cause PIBHH2		0.25561	0.8561
PIBHH2 does not Granger Cause OPEN2	21	0.13666	0.9365
OPEN2 does not Granger Cause PIBHH2		3.39701	0.0479

- **تحليل الفرضيات:** نستنتج من الجدول أعلاه أن :

التغير في معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات OPEN2لا يتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر INVD 2لان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أكبر من 0,05 ، وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 و التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر INVD 2لا يتسبب في الانفتاح التجاري خارج المحروقات OPEN2لان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0.

– التغير في نمو الناتج المحلي PIB_{HH2} لايتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر INVD 2لأن الاحتمال المقابل لإحصائيات **فيشرF** أكبر من 0,05 و بالتالي نقبل الفرضية H_0، والتغير في الاستثمار الأجنبي المباشر INVD 2لا يتسبب في نمو الناتج المحلي الإجماليPIB_{HH2}لأن الاحتمال أكبر من0.05 بالتالي نقبل فرضية العدمH_0 .

– التغير في نمو الناتج المحليPIB_{HH} خارج المحروقات لا يتسبب في معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات**OPEN2**لأن الاحتمال المقابل لإحصائية **فيشر**Fأكبر من 0,05، و بالتالي نقبل فرضية العدم H_0 . والتغير في معدلOPEN2يسبب التغير في نمو PIB_{HH}، لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أقل من 0,05و بالتالي نقبل الفرضية البديلةH_1 . وهذا ما يبينه الجدول التالي :

عدم وجود سببية	وجود سببية	المتغيرات
X		من OPENإلىINVD
X		من INVDإلىOPEN
X		منPIB_{HH} إلىINVD
X		من INVD إلىPIB_{HH}
X		منPIB_{HH} إلى OPEN
	X	منOPEN إلى PIB_{HH}

باستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية (19)

$$PIB_{HH}= 1.0261 - 3.0419\ OPEN + 0.0024\ INVD$$

P = (0.5243) (0.6372) (0.0000)

P .F=0.000057

F =15.73313

D.w=1.498569

R^2=0.588526

N=25

- **التفسير الإحصائي:** تشير قيمة R^2 = *0.58* أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 58% و منه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا متوسطا من قبل المتغيرات المستقلة ، أما *42 %* فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج .

❖ **إحصائية ستيودنت :**

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *OPEN* والتي تساوي 0,63– أكبر من 0,05 وهذا يعني ان المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *INVD* والتي تساوي 0,00 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.

❖ **إحصائية فيشر :**إحصائية احتمال فيشر المحسوبة للمتغيرات والتي تساوي 0,000057 أقل من 0,05 مما يعني أن معالم النموذج مقبولة من الناحية الإحصائيةأي أن النموذج معنوي .

❖ **إحصائية داربن واتسن :**تشير إحصائية داربن واتسن والتي تساوي *1.49* أن النموذج يخلو من ارتباط الأخطاء من الدرجة الأولى .

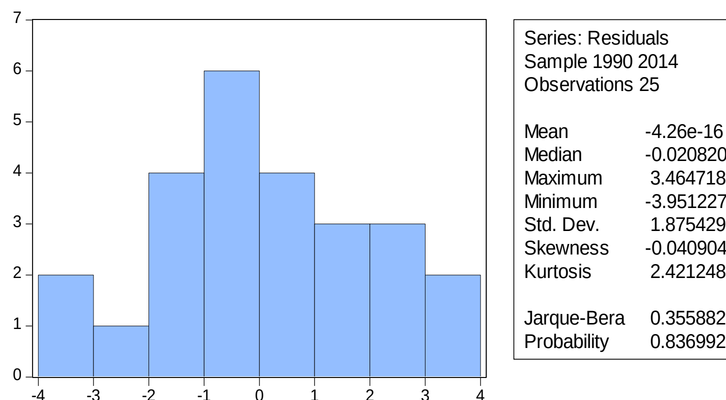
- **اختبار البواقي**: **ويتم من خلال**

- **اختبار استقرارية البواقي:** عند اختبار استقرارية البواقي نحصل على الجدول التالي بالاعتماد على الملحق 10 حيث نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة Tبالقيمة المطلقةأكبر من القيمة المجدولة بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 5% أي أن سلسلة البواقي مستقرة.

متغيرات	T المحسوبة	T المجدولة	الاحتمال	الاستقرارية
بواقي الانحدار ε_i	-3,77	-3,61	0,0000	مستقرة في الفرق الأول

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي** (JARQUE- BERA)

بما أنّ الاحتمال المقابل للإحصائية JB اكبر من 0.05 (pr(JB) = 0,83 > 0,05) وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



- **اختبار تجانس التباين(اختبار ARCH) :**

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.017274	Prob. F(1,22)	0.8966
Obs*R-squared	0.018830	Prob. Chi-Square(1)	0.8909

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/15 Time: 00:19
Sample (adjusted): 1990 2014
Included observations: 25 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.430921	1.119160	3.065621	0.0057
RESID^2(-1)	-0.029256	0.222597	-0.131431	0.8966

R-squared	0.000785	Meandependent var	3.339156
Adjusted R-squared	-0.044634	S.D. dependent var	4.192407
S.E. of regression	4.284948	Akaike info criterion	5.827749
Sumsquaredresid	403.9372	Schwarz criterion	5.925920
Log likelihood	-67.93299	Hannan-Quinn criter.	5.853794
F-statistic	0.017274	Durbin-Watson stat	1.897618
Prob(F-statistic)	0.896629		

بما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر f الخاصة باختبار ARCH أكبر من 0.05 و عليه نقبل فرضية العدم التي تدل على أن تباين البواقي متجانس .

⇦**التفسير الاقتصادي:** من خلال الدراسة القياسية للنموذج لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نستنتج أن:

_ تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج المحروقات تأثير سلبي ،حيث أن الزيادة في الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى التغير في نمو الناتج المحلي خارج المحروقات بانخفاضه بنسبة 304, 0%، وهذا نظرا لانخفاض حجم الصادرات غير النفطية التي مازالت لم تتعدى 2% ،بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي على النمو الاقتصادي ،حيث إن زيادته ب 1% يؤدي إلى زيادة النمو ب 0,024% و هذا نظرا للتحفيزات التي تقدمها الدولة لجلب الاستثمار الأجنبي .

الخلاصة: اعتمدت الدولة الجزائرية على العديد من البرامج التقويمية بهدف استعادة التوازنات المالية، تضمنت هذه الأخيرة إصلاحات مؤسساتية وتنظيمية تقوم على المبدأ العالمي تحرير الاقتصاد وخصخصته، إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة النمو خارج قطاع المحروقات.

سعت الجزائر من خلال انتهاجها لسياسة الإصلاح، إلى إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار فتح الشراكة مع العديد من الدول الأجنبية، بهدف ترقية قطاع الصادرات غير النفطية. لكن بالرغم من هذا ، لم تتمكن هذه السياسات من تحقيق الأهداف المرجوة وبقي الاقتصاد الجزائري تابع للإيرادات النفطية بالرغم من توفره على العديد من الفرص للتنويع .
بناءا على هذا فقد خلصت الدراسة القياسية إلى:

- أثر الانفتاح التجاري على النمو في الجزائر خارج قطاع المحروقات تأثير سلبي و هذا ما يدل على أن الجزائر بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها في إطار تنمية التجارة خارج المحروقات إلا أنها مازالت تعاني من أحادية التصدير و مشكل التبعية للريع النفطي ، و هذا ما يدفع بها إلى وجوب البحث عن ميكانزمات و سياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد أمام التقلبات الاقتصادية و التخطيط لمرحلة ما بعد النفط
- إن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات غير النفطية عن طريق خلق الثروة و القيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية و نقل الخبرة و التكنولوجية و بالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي .
- ما زلت الصادرات خارج المحروقات تمثل 2% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة .
- زيادة الصادرات النفطية أدت إلى زيادة معدلات النمو خارج المحروقات و تجسد ذلك من خلال البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) ،البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2010) برنامج توطيد النمو الاقتصادي pcce (2011-2014).

المراجع:

1- حسام على داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الاردن2002،ص13.

2- محمد السانوسي شحاته ، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقات الجات، دار الفكر الجامعي،مصر2007،ص46.

3- مصطفي سلامة ،قواعد الجات ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1998، ص 8

4- مصطفي سلامة ،قواعد الجات ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1998، ص 8

5- عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2010- 2011 ، ص 44 .

6- ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص4.

7- جمال جويدان الجمل ،التجارة الدولية ،دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى ،الأردن،2011 ،ص 23.

8- Michel zerbato ,Macroéconomie, Armand colin,France,1996,p84

9- Eric Bousserelle, dynamique économique –croissance ,crises ,cycles,galino diteur,paris,2004,p30.

10- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ،التنمية الاقتصادية ،دار النشر ،الإسكندرية ،مصر، 2003 ،ص 71
Shapiro Edward ,Macroeconomique Analysis ,Thomson Learmining,1995 ,P 429..

11- سيد أحمد كبداني ،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعةتلمسان،2012-2013، ص 17-18

12- عبد الرحمان إسماعيل ، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2004 ، ص273.

13- بالاعتماد على:
-الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 1996/16، الصادرة بتاريخ 1996/03/03، ص 11.
- BENHAMOU ,A ,les instruction algérienne charge de la gestion et de la promotion du commerce extérieure ,revue l'economie,N52,MAI,1998 ,p26.

14- من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لدى ONS ومديرية الجمارك

15- من إعدادا لباحثتين بالاعتماد على برنامج eviews 6

16- من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الملاحق رقم(03-08)

17- من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الملحق رقم (09).

الملاحق:

ملحق1: تطور الصادرات خارج المحروقات والواردات خلال الفترة (2005-2010)

الوحدة: مليون دولار **المصدر** : .الديوان الوطني للإحصائيات ONS

السنوات	واردات	صادرات غير نفطية	صادرات نفطية
2005	20357	1012	44989
2006	21456	1180	53433
2007	27631	1312	58206
2008	39479	1940	79298
2009	39294	1070	44124
2010	40473	1040	45530

ملحق2:التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة(2000-2014).

الوحدة: مليون دولار المصدر: مديرية الجمارك

السنوات	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	مواد التجهيز الزراعية	مواد التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27
2003	48	50	509	1	30	35
2004	65	102	552	1	52	16
2005	67	134	656	-	36	14
2006	73	195	828	1	44	43
2007	88	169	993	1	46	35
2008	119	334	1384	1	67	32
2009	113	170	692	-	42	49
2010	315	94	1056	1	30	30
2011	355	161	1496	-	35	15
2012	315	168	1527	1	32	19
2013	402	109	1604	0.2	27	17
2014	400	110	2350	1	15	10

ملحق3:تطور الصادرات خارج المحروقات و الواردات خلال الفترة (2011-2014).

الوحدة: مليون دولار **المصدر** : . الديوان الوطني للإحصائيات ONS.، ALGEX

السنوات	الواردات	الصادرات غير نفطية	الصادرات نفطية
2011	47247	2062	73489
2012	50378	2187	71866
2013	55028	2014	64974
2014	58330	2582	62956
ثلاثي أول 2015	13038	645	10624

الملحق رقم (03):استقرارية سلسلة الناتج المحلي خارج المحروقات PIBHH الدرجة صفر:

نمو من

Null Hypothesis: PIBHH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.728585	0.3903
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBHH)
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 15:46
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBHH(-1)	-0.083900	0.115155	-0.728585	0.4736

R-squared	-0.012391	Meandependent var	0.395833
Adjusted R-squared	-0.012391	S.D. dependent var	2.138329
S.E. of regression	2.151536	Akaike info criterion	4.411015
Sumsquaredresid	106.4695	Schwarz criterion	4.460101
Log likelihood	-51.93218	Hannan-Quinn criter.	4.424038
Durbin-Watson stat	2.378160		

الملحق رقم (04):استقراريةPIBHH منالدرجة الأولى:

Null Hypothesis: D(PIBHH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.204778	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBHH,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1990 2014
Included observations: 23 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBHH(-1))	-1.273504	0.205246	-6.204778	0.0000

R-squared	0.636359	Meandependent var	0.004348
Adjusted R-squared	0.636359	S.D. dependent var	3.539029
S.E. of regression	2.134129	Akaike info criterion	4.396499
Sumsquaredresid	100.1992	Schwarz criterion	4.445869
Log likelihood	-49.55974	Hannan-Quinn criter.	4.408916
Durbin-Watson stat	2.172818		

الملحق رقم (05):استقرارية السلسلة من الدرجة صفر OPEN

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.125667	0.2290
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 15:51
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	-0.058735	0.052178	-1.125667	0.2719

R-squared	0.046987	Meandependent var	-0.004583
Adjusted R-squared	0.046987	S.D. dependent var	0.063038
S.E. of regression	0.061539	Akaike info criterion	-2.697526
Sumsquaredresid	0.087101	Schwarz criterion	-2.648440
Log likelihood	33.37031	Hannan-Quinn criter.	-2.684504
Durbin-Watson stat	2.337588		

الملحق رقم (06):استقراريةOPENمن الدرجة الأولى:

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.840081	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 15:53
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN(-1))	-1.195865	0.204769	-5.840081	0.0000

R-squared	0.607605	Meandependent var	-0.002609
Adjusted R-squared	0.607605	S.D. dependent var	0.099097
S.E. of regression	0.062076	Akaike info criterion	-2.678422
Sumsquaredresid	0.084774	Schwarz criterion	-2.629053
Log likelihood	31.80185	Hannan-Quinn criter.	-2.666006
Durbin-Watson stat	0.936175		

الملحق رقم (07):استقراريةINVD من الدرجة صفر:

Null Hypothesis: INVD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.178693	0.6113
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVD)
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 15:55
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVD(-1)	-0.011116	0.062209	-0.178693	0.8597

R-squared	-0.029341	Meandependent var	69.95833
Adjusted R-squared	-0.029341	S.D. dependent var	407.3975

S.E. of regression	413.3310	Akaike info criterion	14.92715
Sumsquaredresid	3929378.	Schwarz criterion	14.97623
Log likelihood	-178.1258	Hannan-Quinn criter.	14.94017
Durbin-Watson stat	2.372849		

Dependent Variable: PIBHH

الملحق رقم (08):استقراريةINVD من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(INVD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.735494	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVD,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 15:57
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVD(-1))	-1.198379	0.208941	-5.735494	0.0000

R-squared	0.599241	Meandependent var	-0.521739
Adjusted R-squared	0.599241	S.D. dependent var	654.6388
S.E. of regression	414.4225	Akaike info criterion	14.93415
Sumsquaredresid	3778411.	Schwarz criterion	14.98352
Log likelihood	-170.7428	Hannan-Quinn criter.	14.94657
Durbin-Watson stat	1.971794		

الملحق رقم (08):تقدير معادلة النموذج.

Method: Least Squares
Date: 05/13/15 Time: 14:43
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.026198	1.585879	0.647085	0.5243
OPEN	-3.041986	6.360380	-0.478271	0.6372
INVD	0.002427	0.000433	5.603744	0.0000

R-squared	0.588526	Meandependent var	2.819200
Adjusted R-squared	0.551119	S.D. dependent var	2.923676
S.E. of regression	1.958822	Akaike info criterion	4.294730
Sumsquaredresid	84.41363	Schwarz criterion	4.440995
Log likelihood	-50.68413	Hannan-Quinn criter.	4.335298
F-statistic	15.73313	Durbin-Watson stat	1.498569
Prob(F-statistic)	0.000057		

الملحق رقم (09):السببية لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/15 Time: 15:08
Sample: 1990 2014
Lags: 1

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OPEN does not Granger Cause PIBHH	24	0.16221	0.6912
PIBTHH does not Granger Cause OPEN		0.07307	0.7896
INVD does not Granger Cause PIBHH	24	5.46586	0.0294
PIBTHH does not Granger Cause INVD		0.84801	0.3676
INVD does not Granger Cause OPEN	24	1.10595	0.3049
OPEN does not Granger Cause INVD		0.72999	0.4025

الملحق رقم (09):اختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.776387	0.0361
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID02)
Method: Least Squares
Date: 06/15/15 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-0.834853	0.221072	-3.776387	0.0011
C	-0.478364	0.808021	-0.592020	0.5602
@TREND(1990)	0.046824	0.056418	0.829944	0.4159

R-squared	0.405031	Meandependent var	0.212071
Adjusted R-squared	0.348368	S.D. dependent var	2.335178
S.E. of regression	1.885043	Akaike info criterion	4.222247
Sumsquaredresid	74.62115	Schwarz criterion	4.369504
Log likelihood	-47.66697	Hannan-Quinn criter.	4.261315
F-statistic	7.147986	Durbin-Watson stat	1.895593
Prob(F-statistic)	0.004287		

الملحق رقم (10):اختبارCUSUM

